رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2193) لسنة (2019)
الرقم الدولي للنسخة الورقية (ISSN: 2706 - 7181)
للنسخة الإلكترونية (E-ISSN: 2707-1170)

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الإسراء الجامعة

مجلة
كلية الاسراء الجامعة
للعلوم الاجتماعية والإنسانية

دورية محكمة شاملة

تصدر عن كلية الاسراء الجامعة
بغداد \ العراق

المجلد (3) العدد (6)
لسنة 2021

مجلة كلية الإسراء الجامعة
للعلوم الاجتماعية والإنسانية

مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية الإسراء الجامعة

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2193) لسنة (2019)
الرقم الدولي للنسخة الورقية (ISSN : 2706 - 7181)
الرقم الدولي للنسخة الإلكترونية (E-ISSN: 2707-1170)

المجلد الثالث ـ العدد السادس ـ لسنة 2021

تجارب الديمقراطية التوافقية في ظل النظام الدولي الجديد

(التجربة العراقية بعد عام 2003 إنموذجا)

الاستاذ المساعد الدكتور خالد حمزة جرميط المعيني

كلية الرشيد الجامعة \ قسم القانون
بغداد \ العراق

Consensual Democracy Experiences Under the New International Order The Model of the Iraqi Experience After 2003

Assist. Prof. Dr. Khaled H. J. Al-Maeny

Al-Rasheed University College/ Law Department

Baghdad / Iraq

Almaeny60@gmail.com

المستخلص

تعتبر الديمقراطية التوافقية أحد النماذج التي تعالج إشكالية المشاركة في المجتمعات المتعددة، وهي تأتي على خلاف الديمقراطية التمثيلية المعروفة، لأنها لا تستند على مبدأ التنافس في البرامج والاستراتيجيات، ومن ثم الاحتكام إلى منطق الأغلبية التي تحكم والأغلبية التي تشكل المعارضة، والتي تأتي نتيجة اللجوء الى أسلوب الاقتراع أو الانتخاب؛ وإنما تقوم أساساً على عملية بناء تحالفات كبيرة تضمن تمثيلاً ومشاركة للمكونات الأساسية في صنع القرار من أعلى الهرم الى أسفله، ومن غير الخضوع الى سلطة الأغلبية.

الكلمات المفتاحية: الديموقراطية، النظام الدولي، التوافقية.

Abstract

Consensual democracy is one of the models that addresses the problem of participation in multiple societies, and it comes in contrast to the well-known representative democracy, because it is not based on the principle of competition in programs and strategies, and then resorts to the logic of the majority that rules and the majority that constitutes the opposition, which comes as a result of resorting to a method suffrage or election; Rather, it is based mainly on the process of building large alliances that guarantee representation and participation of the main components in decision-making from the top of the pyramid to the bottom, and without submitting to the authority of the majority.

Keywords: Democracy, International order, Consociationalism.

مقدمة

أدى تداخل مبدأ حماية حقوق الإنسان وضمان السلم والأمن الدوليّين بعد الحرب الباردة إلى تنامي مبدأ تدويل حقوق الإنسان الذي أخرج مسألة حقوق الإنسان من نطاق الاختصاص الداخليّ إلى نطاق الاختصاص الدوليّ، الأمر الذي أدى إلى تآكل سيادة الدولة الداخلية، وسيادتها الخارجية وغيّر طبيعة علاقة الفرد بدولته. ويدلُّ هذا التطور على أنَّ مسالة حقوق الإنسان لم تُعّد ضمن الاختصاص الداخليّ للدولة.

أدى تبني الديمقراطية كنظام سياسي في المجتمعات التي تحررت حديثا من طغيان الأنظمة الديكتاتورية والشمولية لاسيما تلك التي تعاني من خصوصية الانقسام المجتمعي والديني والاثني، إلى تعثر هذه التجربة في بعضها ونجاحها في البعض الآخر، ورغم الحجة في إن سبب ذلك يعود إلى إن الديمقراطية فكرة غربية إلا إن هناك أسباب موضوعية تقف خلف النجاح والفشل في هذه الدولة أو تلك.

وكمرحلة مهمة من مراحل التحول الديمقراطي في هذه المجتمعات المنقسمة، تم تبني نمط الديمقراطية التوافقية كمرحلة انتقالية وحلقة وسطية بين نظامين وكبديل وقتي عن خيار تفكك هذه المجتمعات وانهيار السلم المجتمعي فيها أو الحرب الأهلية بين مكوناتها نتيجة التراكمات التاريخية والاحتقان الديني والمذهبي والعرقي الذي عادة ما يتفاقم في ظل الأنظمة الشمولية وسرعان ما يتفجر بمجرد أن تنهار هذه الأنظمة أو ترتخي قبضتها.

إشكالية الدراسة

تسعى الدراسة الى الإجابة على التساؤل الذي يدور حول مدى إمكانية الديمقراطية التوافقية ان تحل محل المفهوم العام للديمقراطية، ومدى قدرتها على حل الإشكاليات السياسية التي تنشأ في المجتمعات المتعددة ومنها العراق على سبيل المثال.

فرضية الدراسة

لايزال تطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية في العراق بحاجة لعدة متطلبات، منها غياب قانون الأحزاب وغياب الرؤية السياسية الواضحة للتشكيلات السياسية أو الافراد،

وهو يختلف كثيراً عن دول الغرب في التطبيق على أرض الواقع، فالتعددية في الغرب تعددية حزبية حقيقية، في البرامج السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، وهي تعددية أيضاً في الفكر السياسي، الذي يخضع لأنظمة حكم رأسمالية ديمقراطية، وهذه التعددية ليس لها علاقة بالأديان والمذاهب أو الأعراق والطوائف أو القبلية والعشائرية، بل تسير وفق أجواء المبدأ الرأسمالي الذي تسوده القناعة لتثبيت هذا المبدأ وتطبيقه بقوة.

منهجية الدراسة

تقوم الدراسة على المنهج الوصفي لإعطاء تصور عام عن مفهوم الديمقراطية والديمقراطية التوافقية، ومن ثم المنهج التحليلي لتحليل أبعاد أنظمة الحكم التي تقوم على الديمقراطية التوافقية لمعالجة إشكاليات التعدد في مجتمعاتها ومنها العراق.

خطة الدراسة

تنقسم الدراسة الى أربع محاور حيث كان المحور الأول عبارة عن مدخل نظري مفاهيمي للمصطلحات التي وردت في الدراسة ومنها الديمقراطية والديمقراطية التوافقية، أما المحور الثاني فقد تناول خصائص الديمقراطية التوافقية، في حين عالج المحور الثالث أثر آليات الصراع الدولي بعد الحرب الباردة على تطبيقات الديمقراطية، في حين تناول المحور الرابع تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق بعد سنة 2003. ومن ثم الخاتمة والاستنتاجات.

أولا – مدخل نظري مفاهيمي

يشير مصطلح التوافقية في دلالاته التاريخية إلى إمكانية تعدد اللاعبين السياسيين في التفاوض والاتفاق والتوصل إلى تسوية مشتركة حول إدارة قضايا صراعية أو تنافسية، وبرزت الحاجة الماسة للتوافقية كمقتربات لابد منها في المجتمعات الأوربية وتحديدا تلك التي تعاني من انقسامات حادة أثنية أو دينية وعدم وجود إجماع سياسي، وهذا ما عانته في ظروف تاريخية سابقة في النصف الأول من القرن العشرين، دول أوربية مثل سويسرا وهولندا وبلجيكا والنمسا (الانباري، 2007: 5).

استخدم (جيرهارد لامبورغ) مصطلح الديمقراطية التعاقدية للتميز بين آلية صنع القرارات السياسية عبر الاتفاقات بين مراكز القرار السياسية وليس عبر نظام الأكثرية السياسية (Hibib, 2009: 22).

في إطار هذا النوع من الأنظمة السياسية يدخل الجميع في حوارات بناء للوصول إلى مستويات مقبولة من التفاهمات تصب في مصلحة الجميع بشكل عادل ومقبول ورسم ممارسات يتم من خلالها يتم تفادي الصراعات وتنمية الشعور المشترك بالمصلحة العامة على حساب انعدام الثقة والانقسام وتناقض المصالح الضيقة والرؤى السياسية المتضاربة.

يسعى النظام السياسي القائم على التوافقية إلى إيجاد سبل مشتركة لاستقرار النظام في مجتمعات تعددية وبالتالي يتمثل هدف هذا النمط من الأنظمة في حماية المجتمعات التي تعاني من انقسامات عميقة من التفكك والانهيار و الإحتراب، وذلك عبر سلسلة من التفاهمات والتسويات لإدارة الصراع والتناقضات بشكل سلمي وحضاري.

صيغة النظام السياسي التوافقي بصورة واضحة، هي مشاركة كافة الشركاء في السلطة السياسية والهدف عادة منها محاولة ضمان إجماع سياسي في ظل مجتمع متعدد ومنقسم لضمان الاستقرار فيه لا يمكن استبعاد إي طرف فيه مهما كان حجمه صغير، وعادة ما يتم حل الخلافات عن طريق زعامات لها تأثير في أوساطها وذلك من خلال التوافقات والمساومات والحصص، وقد تغلف هذه الزعامات الطائفية والمذهبية والعرقية من خلال عناوين سياسية للتماهي مع القوانين والأنظمة ()مهدي، 2018: 65).

إن هدف الديمقراطيات عموما هو الوصول بالمجتمعات إلى الاستقرار، وأبرز سمات النظام الديمقراطي المستقر أنه يتمتع باحتمالات عالية لأن يبقى ديمقراطيا، وإنه ينطوي على مستوى منخفض من العنف المدني الفعلي والمحتمل، والديمقراطية التوافقية هي استراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والتوافق بين مختلف النخب.

مما تقدم فإن أسباب لجوء بعض الدول إلى نظام الديمقراطية التوافقية، هي تجاوز حالة الانقسامات الحادة التي تعاني منها بعض المجتمعات لاسيما تلك التي خضعت لفترات من الحكم الشمولي والديكتاتوري، بهذا المعنى يعد اللجوء للديمقراطية التوافقية بمثابة مرحلة انتقالية أو (هدنة) إن صح التعبير، بين مسارين، إما المضي لتجذير الاستقرار النسبي وتحويله إلى استقرار مستدام من خلال التسويات والمفاوضات لغرض

تقوية أواصر التجانس وتقديم الخدمات وإقناع الأفراد بغض النظر عن انتماءاتهم بمنفعة وفائدة قيم التسامح العيش والمشترك في ظل القانون، المسار الثاني، هو الانخراط بمزيد من الانقسام و التخندق الديني والقومي.

ثانيا – خصائص نظام الديمقراطية التوافقية

تحاول الديمقراطية التوافقية وضع اسس ذات طبيعة مقبولة لحل مشاكل المجتمعات متعددة الولاءات التي لم تصل الى مستوى مقبول من الاندماج الوطني بما يضمن ترسيخ ثقافة التعايش السلمي والحوار الوطني وهوية المواطنة بالحدود الدنيا، والحد من انتشار ظاهرة العنف والنزاع بين المكونات المفضي الى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، والتوافقية وليدة حاجة المجتمعات المتعددة والمنقسمة وغير المتجانسة ومن اجل تطبيقها بصورة صحية فإنها تعتمد على المعايير التالية (المالكي، 2006: 97):

- برنامج المرشحين يركز على اساس المكون وليس المواطنة.
- نتائج الانتخابات تعتمد على توزيع المقاعد داخل البرلمان.
- القرارات تأخذها الكتل والاحزاب السياسية بالإجماع.

ان غاية التوافقية هو ايجاد تكييف النموذج الديمقراطي بشكل يجعله أكثر انسجام مع الواقع الاجتماعي في الدول المتعددة، كما ان تطبيق النهج التوافقي ليس مطلقا بل محدد بضوابط واسس علمية تناولها العديد من الأكاديميين كان أبرزها المعايير التي حددها المفكر الهولندي (ارنت ليبهارت) (الانباري، 2007: 12)، اسس الديمقراطية بأربع نقاط اساسية:

1 - **حكومة ائتلافية تعتمد على تحالف واسع:** وهي تحالف واسع يضم جميع المكونات، اي ان تشكيل الحكومة يكون من داخل البرلمان على ان تشمل جميع مكونات الشعب ولا يمكن استثناء احد من خلال تشكيل حكومة شراكة وطنية (وفاق وطني) تعتمد على برنامج سياسي يتواقف عليه الجميع مع ضرورة التأكيد على الابتعاد عن النهج الإقصائية بما يضمن مشاركة الجميع بما فيهم الاقليات من خلال اعطاهم حصة مناسبة (كوتا) تتناسب مع نسبتهم بالمجتمع لضمان تمثيل عادل من خلاله يتحقق الاستقرار السياسي (حافظ، 2015: 15).

2 - **حق النقض لجميع المكونات:** بمعنى منع صدور اي تشريع للقانون او قرار لا يتوافق مع جميع المكونات وارادتها بغض النظر عن حجمها سواء كانت اغلبية ام اقلية، لاسيما في القضايا الحساسة بما يضمن منع احتكار اي مكون او الاستئثار بالسلطة، اي يكون لكل مكون الغاء او ابطال ذلك القرار الذي يتعارض مع ارادتها (عبيد وعلي، 2016: 466).

3 - **مبدا التمثيل النسبي:** يقصد به مشاركة المكونات حسب حجمها وثقلها السياسي ونسبتها من مجموع الشعب العراقي وليس على ثقلها السياسي او عدد الاصوات التي حصدها في الانتخابات بما يضمن توازن بين استحقاق المكونات، وكذلك تفويض زعماء الكتل السياسية لاتخاذ القرارات بالقضايا الحساسة والتي تحتاج قرارات سريعة وعاجلة

4 - **الاستقلال الفئوي(حكم الاقليات لنفسها):** اي اعطاء حكم ذاتي لكل فئة لإدارة شؤونها الداخلية فقط في مجال التربية والتعليم والاحوال الخصية، ومن اهم خصائص التوافقية ان تحكم الاقليات نفسها بنظام فيدرالي الذي يؤكد على تقاسم السلطة وصلاحية للمحافظات مالية واداريا بمعنى ان يحظى كل مكون بنفس القوة والنفوذ بما يضمن عدم تقسيم الدولة والشعب (ابو جاموس، 2020).

الا ان الاسس لوحدها غير كافية لتطبيق التوافقية بل تحتاج الى عوامل نجاح تتمثل بالتعاون والانسجام وتوفر ظروف مجتمعية بما يحقق تجانس بين المكونات ويعزز المشاركة السياسية، كما انها تحتاج الى جملة امور منها (حسن، 2019: 40):-

- استيعاب مصالح المكونات.
- تجاوز الانقسام عبر برامج مشتركة.
- المحافظة على التعايش والاستقرار.
- إدراك الجميع مخاطر فشل التوافق.

تقييم نظام الديمقراطية التوافقية:

1 - تؤدي مشاركة جميع التيارات من خلال ائتلاف واسع في آلية اتخاذ القرارات إلى عدم تشكل معارضة سياسية داخل قبة البرلمان.

2 - وجود فيتو متبادل يتم استخدامه لتعطيل قرارات الأكثرية.

3 - الفرد هو العنصر الرئيسي في نظام الديمقراطية الأغلبية، في حين النخب (الدينية والعرقية المغلفة سياسيا) هي صاحبة التأثير في الديمقراطية التوافقية، مما يقلص من دور الأفراد.

4 - عادة ما تتحول الديمقراطية التوافقية تدريجيا إلى ديكتاتورية نخب، لاسيما النخب الدينية والطائفية والعرقية صاحبة التأثير الاجتماعي، وتستحوذ النخب على مقاليد السلطة عوضا عن الشعب الذي يمثل صاحب السلطة ومصدرها في النظام الديمقراطي (رني، 1964: 265).

5 - عدم قدرة النظام على حل المشاكل والقضايا الاقتصادية والاجتماعية ويسعى إلى تأجيلها وتراكمها مما يصيب النظام السياسي بالشلل ويزيد من تفاقم تأثيراتها السلبية وتتحول إلى مقدمة لأزمات حادة، لذلك يسعى جميع الفرقاء إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه.

6 - اعتماد المحاصصة والمغانمة في تولي المناصب وتوزيع المناصب والمسؤوليات عادة ما يؤدي إلى عدم اعتماد معايير الكفاءة في تولي هذه المناصب وهذا يقود إلى الفساد المالي والإداري.

7 - تقوي استمرارية الديمقراطية التوافقية في ظل فشل النخب في تحقيق الاستقرار والازدهار والاندماج المجتمعي، النزعة نحو تعميق مزيد من الانقسام والسعي إلى الاستقلالية.

8 - تحفز الديمقراطية التوافقية في حال عدم تحولها إلى ديمقراطية سياسية على مزيد التكتل والانعزال والتقوقع ويشجع على التبعية والاستقواء بالقوى الخارجية طبقا لامتدادات كل فريق عرقيا وقوميا ومذهبيا لتحسين شروطها في المحاصصة (Habib, 2009: 23).

9 - تعزز الديمقراطية التوافقية في حال استمراريتها في تغليب الثقافات والولاءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية.

10 -لا يشجع نظام الديمقراطية التوافقية على القدرة في اتخاذ القرارات الحاسمة والسريعة في ظل الأزمات الطارئة بسبب بطء آليات صناعة

القـرار نتيجـة الطبيعـة الائتلافيـة الواسـعة وعـدد المسـاهمين فـي عملية اتخاذ القرار.

11 -في حالات فشل النخب للانتقال من الديمقراطية التوافقية إلى الديمقراطية السياسية فإن ذلك يؤدي إلى تشكل مؤسسات تبدأ من الوحدات الصغيرة صعودا إلى المدارس والجامعات والقنوات الإعلامية والأحزاب وجماعة المصالح والضغط، مما يشكل مجتمعات داخل المجتمعات تشارك ككتل طائفية أو مذهبية أو عرقية في الانتخابات طبقا لولاءاتها الفرعية.

إن العيوب الواردة أعلاه لا تنفي إن النماذج الناجحة للديمقراطية التوافقية تجعل منها واحدة من أفضل السبل الواقعية لاستمرار تداول السلطة سلميا بأقل الخسائر وتحول دون انزلاق المجتمعات ذات الطبيعة التعددية الحادة لغويا و اجتماعيا ودينيا إلى الحرب الأهلية، بشرط عدم مأسسة هذا النوع من الديمقراطية وعبورها كمرحلة انتقالية إلى الديمقراطية السياسية الحقيقية (واتس، 2006: 15).

ثالثا: أثر آليات الصراع الدولي بعد الحرب الباردة على تطبيقات الديمقراطية

شكل انهيار المنظومة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1989 بمثابة انطلاقة لتبني الديمقراطية كأنظمة وقيم لتصبح أداة سياسية دولية، وليست شأن داخلي في حدود الأنظمة السياسية، وتحول العديد من الدول ذات النظم الشمولية إلى أنظمة تتبنى الديمقراطية أساسا لها في تداول الحكم والسلطة من خلال الانتخابات، لا سيما في العقود الثلاثة الماضية التي تلت تحول القطبية الثنائية في النظام العالمي إلى قطبية أحادية صلبة تقودها الولايات المتحدة التي تتبنى تطبيق هذا المفهوم، حيث تبنى النظام الدولي إشاعة مفاهيم حقوق الإنسان وتوسع مفهوم التدخل الإنساني واعتبار الديمقراطية معيار لتصنيف الدول ومدى شرعية أنظمة الحكم فيها (ديفيس، 2005: 2)

أدت التغييرات التي تعرض لها النظام الدولي عقب انهيار الاتحاد السوفيتي واندلاع العديد من المنازعات المسلحة الداخلية إلى ظهور حاجة لما بات يعرف بالتدخل الإنساني humanitarian intervention تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان، وهو مفهوم غامض تتداخل فيه مفردات حقوق الإنسان والمعايير الديمقراطية والتي تخضع لمصالح الدول

القوية مقابل الدول الضعيفة التي كثيرا ما تعاني من مشاكل الديمقراطية وحقوق الإنسان كونها حديثة العهد نسبيا في تحقيق التنمية والاندماج المجتمعي والاستقرار السياسي مما يجعله عرضة أكثر من غيرها للتدخل في شؤنها الداخلية تحت ذريعة مبدأ التدخل الإنساني، الأمر الذي يتناقض مع ما كان سائدا طيلة حقبة الحرب الباردة من شيوع مفاهيم عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول أو المساس بسيادتها النابعة من ميثاق الأمم المتحدة.

تفاقم تأثير العامل الخارجي المتمثل بمتغيرات النظام الدولي بعد تحول تراتبية النظام الدولي الى الأحادية القطبية والتي تأخذت من آليات جديدة لإدارة الصراع الدولي وضبط النظام الدولي والسيطرة والهيمنة على اقتصادات الدولة الهشة والتحكم بمقدراتها، كان في مقدمتها فرض نماذج الديمقراطية الغربية وكذلك حقوق الانسان والتدخل الإنساني (الانباري، 2007: 55).

وعلى الرغم من إن الديمقراطية كوسيلة لإسناد الحكم عبر اختيار الشعب نفسه، في جوهرها من أنجع الوصفات السياسية الضامنة لتحقيق الاستقرار والعدالة الاجتماعية، إلا إن طريقة فرض نموذجها الغربي دون مراعاة خصوصيات وواقع هذه الشعوب وعدم انسجام قوانين هذه الديمقراطية الجاهزة مع مستوى وعيها ونضجها السياسي تحت ضغوط الابتزاز الاقتصادي والسياسي والعسكري أحيانا غالبا ما يؤدي إلى مزيد من تشظي هذه المجتمعات و انشطارها أفقيا و انكفاءها إلى حافات الحروب الأهلية.

وكان لنظام القطبية الأحادية الصلبة الأثر الكبير لانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الدولي ومحاولة تعميم قيم الديمقراطية الغربية على الدول الضعيفة والهشة والحديثة نسبيا في تبني الأنظمة السياسية في ظل غياب التوازن الذي ساد النظام الدولي في ظل القطبية الثنائية الذي كان يتيح هامش من الحرية والاستقلالية لمثل هذه الأنظمة التي كان يطلق عليها دول العالم الثالث.

كما إن تداعيات الثورة التكنولوجية في الاتصالات والمعلومات قد أثرت بقوة على تواصل الشعوب من خلال الفضاء الموحد الذي أتاحته وسائل التواصل الاجتماعي الذي تجاوز الحدود وسيطرة أجهزة الدولة التقليدية وتحسس هذه الشعوب للفوارق الكبيرة بالحقوق والحريات بينها مما دفعها للمطالبة بمزيد من الحقوق والحريات من خلال

الاحتجاجات والثورات عبر الانترنت دون وجود قيادات واضحة أو أيديولوجيات محددة (جلال وغيدان، 2021: 77).

أيضا ساهمت مؤسسات النظام الدولي الجديد الاقتصادية من خلال حزمة القيود التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كأدوات فعالة في فرض نمط خاص من النظام السياسي الغربي من خلال تحرير اسواق الدول الهشة وربطها بعجلة اقتصاد السوق الأمر الذي غالبا ما يؤدي إلى تكبيل قرار هذه الدول السيادي والتحكم بكيفية تنظيم اقتصاداتها بطريقة لا تنسجم مع متطلبات هذه الشعوب مما يفجر أزمات خانقة ويخلق تناقض ما بين قوانين مثل هذه الاقتصادات المفروضة وبين واقع هذه الشعوب ونمط معيشتها.

مما تقدم فإن محاولات فرض تطبيقات جاهزة لعملية التحول الديمقراطي لاسيما في الدول الهشة في المرحلة التي أعقبت انهيار نظام القطبية الثنائية، جاءت في حقيقة الأمر كأحد أنواع الحرب الناعمة ومتناغمة مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت فرض هذه النماذج سواء بالضغط أو الحصار الاقتصادي أو الاحتلال العسكري المباشر كما حصل في أفغانستان والعراق.

رابعا: نموذج الديمقراطية التوافقية العراقية بعد عام 2003

جذور النظام التوافقي في العراق

امتدت أسس النظام السياسي عقب الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 إلى ما قبل ذلك، من خلال ما سمي ب " المعارضة العراقية " التي حظيت بدعم إقليمي ودولي لغرض إسقاط النظام السياسي القائم.

أدى عدم امتلاك عناصر هذه المعارضة واختلاف مشاربها وارتباطاتها الخارجية إلى انعدام الانسجام والرؤية المشتركة كنظام بديل لقيادة دولة عريقة ومؤسساتها، وبقيت حبيسة رؤى قاصرة وتمسكها بمصالحها و مظلوميات وثقافات فرعية ضيقة، ومثقلة بحصيلة متراكم من الأحقاد والمظالم نتيجة الإقصاء والتهميش والتعسف والاضطهاد.

انعكس هذا التشتت وانعدام الثقة على طبيعة الاتفاقات السياسية بعد إسقاط النظام واحتلال العراق، ومما عمق من هذا الانقسام إشراف الحاكم المدني للاحتلال ومستشاريه على تجذيره ذلك وإرساء قواعد الحكم الذي تشكلت ركيزته الأساسية في اعتماد مبدأ (المحاصصة الطائفية والعرقية) كنظام لإدارة الدولة في العراق لتصبح هذه الركيزة بمثابة عرف سياسي (والعرف قانون غير مكتوب) (عبد الفتاح، 2013: 123).

في كيفية تولي وتوزيع المناصب والمسؤوليات من الوحدات الصغيرة في مفاصل الدولة صعودا إلى المناصب السيادية والرئاسات الثلاثة على قمة هرم الدولة السياسي.

يطلق على مثل هذا النظام، الذي يعد من الناحية النظرية علاجا مؤقتا ومسكنا لكثير من المجتمعات والدول التي تعاني من حافة الانهيار والتفكك والانقسام المجتمعي الحاد عقب خضوعها لفترات طوية في ظل أنظمة شمولية وديكتاتورية، يطلق على مثل هذه الصورة من الأنظمة السياسية بالديمقراطية التوافقية وهي مسمى أكاديمي نظرية للمحاصصة الطائفية والمذهبية والعرقية.

وفي الشأن العراقي حيث عرف المجتمع فيه بأنه متنوع وثري بمختلف الأديان والطوائف والعرقيات بسبب عراقته وتراكمات إرثه التاريخي الذي يمتد لآلاف السنين وتمخض عن عدة حضارات توالدت بين رافديه مقارنة ببقية المجتمعات، كانت الديمقراطية التوافقية سلاحا ذو حدين ففي الدول التي اختبرت فيها ونجحت (نموذج بلجيكا وسويسرا والنرويج) كانت بمثابة حل مؤقت في مجتمعات منقسمة ولفترة انتقالية نجحت النخب خلالها من مد جسور الثقة وتقوية النسيج الوطني على حساب الثقافات الفرعية وتم التغلب على عوامل الخوف والقلق وعدم الثقة بين شرائح المجتمعة المتعددة (العبادي، 2021: 47).

امتدت جذور المحاصصة أو ما بات يعرف الديمقراطية التوافقية في النظام السياسي العراقي ما بعد عام 2003 إلى بدايات عقد التسعينات وعقب الغزو العراقي للكويت حيث تهيأت رغبة دولية بتغيير النظام نشطت على أثرها أطراف معارضة للنظام بهدف إسقاط وتغيير النظام (ديفيس، 2005: 8).

وتجسدت فعلا بوادر النظام التوافقي في المؤتمرات المتتالية التي عقدتها أقطاب هذه المعارضة برعاية أمريكية وفي مقدمتها مؤتمر لندن الذي عقد في أيلول عام 1992 وأعقبها مؤتمر صلاح الدين الذي عقد في تشرين الأول من نفس السنة.

في هذه المؤتمرات تم دق أول ركيزة للمحاصصة أو النظام التوافقي في العراق والذي جرى اعتماده لاحقا كنظام سياسي إثر غزو العراق لاحقا وإسقاط النظام السياسي على يد القوات الأمريكية، حيث تم الاتفاق على هيكلية تشكيل الجمعية العمومية للمؤتمر الوطني العراقي الموحد على هيئة حصص بين ممثلي المكونات، ليتعزز ذلك فعليا في مؤتمر لندن في تشرين الثاني 2002 عندما انبثقت عنه لجنة التنيق والمتابعة مؤلفة من 65 عضوا وفق التقسيمات الطائفية والعرقية حيث شكل 66% من أعضاءها لعرب العراق مناصفة بين التيار الإسلامي بشقيه (الشيعي والسني) و25% للأكراد و6 % للتركمان و3 % للآشوريين وبقية الأقليات، هذه التقسيمات التوافقية وجدت طريقها على شكل قانون إدارة الدولة الانتقالي عام 2003 بعد احتلال العراق كأول إطار مؤسساتي ليشتق منه لاحقا الدستور الحالي عام 2005.

انبثقت عن مؤتمر صلاح الدين جبهة سياسية نصت المادة العاشرة من نظامها الأساسي على عدم احتكار الحكم في العراق من قبل حزب سياسي واحد يمثل طرف قومي أو مذهبي من لون واحد، وفي المادة العشرين يطالب بأن يتألف المجلس الرئاسي من ثلاث أشخاص يراعى في اختيارهم التنوع القومي والاثني.

مما تقدم يكون مؤتمر صلاح الدين قد شكل القاعدة الأساسية لتكريس نظام المحاصصة التوافقية في العراق والتي انعكست لاحقا في كافة مؤتمرات وتفاهمات المعارضة اللاحقة وصولا إلى تشكيل مجلس الحكم بعد احتلال العراق كأول مؤسسة سياسية للحكم قسمت العراق إلى ثلاث مكونات (شيعة – سنة – أكراد)، هذا المجلس الذي تشكل بموجب اللائحة التنظيمية رقم 6 بتاريخ 13 تموز 2003 الذي أصدره الحاكم المدني للاحتلال الأمريكي (بول بريمر) الذي منح بموجبه الشيعة ثلاث عشر مقعدا، والعرب السنة خمسة مقاعد، والكرد خمسة مقاعد، ومقعدان لكل من المسيحيين والتركمان، وهكذا تم تأسيس نظام المحاصصة التوافقية كنظام حكم في العراق

من الناحية الواقعية فإن بلدا مثل العراق تعرض لعقود طويلة ساد فيها الخطاب القومي تحت ضغط الانقلابات العسكرية والأنظمة الشمولية الديكتاتورية، على حساب ثقافته الوطنية الجامعة.

عليه كان من أول تداعيات زوال قبضة الحكم المركزي الحديدية وافتقار المجتمع العراقي إلى أي ساتر أو هوية وطنية، مما دفع بالكتل الاجتماعية فيه إلى الانكفاء مباشرة

سواتر الثقافات الفرعية، المذهبية والطائفية والعرقية والقبلية لحماية أنفسهم في ظل ضعف أو غياب الدولة.

مما تقدم فإن عملية جمع شتات هذه الكتل المتناقضة التي تفتقر للرابط الوطني وحديثة العهد بالحرية، لابد لها من المرور بمرحلة انتقالية، ويصبح لزاما عقب الاحتلال اللجوء إلى هذا النمط من المحاصصة التوافقية، وذلك لغرض استعادة الثقة المتبادلة وإعادة اكتشاف الذات الوطنية والبناء تدريجيا على المشتركات والتحول من الاستقرار الهش إلى الاستقرار المستدام.

يكمن الفرق بين تجربة نظام المحاصصة التوافقية التي تم تطبيقها بنجاح في مجتمعات مثل بلجيكا وسويسرا وهولندا، إلى دور النخب التي قادت عملية التحول باعتبارها مرحلة انتقالية فاصلة للتحول بين نظامين مختلفين (عمارة، 2005: 159).

على الرغم من إن أبواب الدستور العراقي لا تشير صراحة إلى نظام المحاصصة التوافقية وتضمنت نصوص إلى اعتماد ديمقراطية الأغلبية السياسية المعمول بها عادة في الأنظمة البرلمانية أو الأنظمة الديمقراطية بشكل عام، لكن الملاحظ في تجربة الديمقراطية التوافقية العراقية إن النخب السياسية التي قادت المرحلة الانتقالية بعد الاحتلال قد كرست نظام المحاصصة التوافقية كمرحلة استثنائية لتتحول إلى عرف سياسي ولخمس دورات انتخابية اعتبارا من عام 2005، حيث يجري تقسيم المناصب وفق التقسيم الطائفي بغض النظر عن نتائج الانتخابات فرئيس الجمهوري (كردي) ونائباها أحدهما (سني والآخر شيعي) وكذلك فرئيس الوزراء يجب أن يكون شيعيا وهكذا رئيس البرلمان من حصة السنة ويجري هذا التقسيم الطائفي والعرقي على معظم الرئاسات والدرجات الخاصة في كافة مفاصل الدولة، حيث يتم ضرب نتائج الأغلبية السياسية واللجوء الى المحاصصة وإرضاء جميع الأطراف بحيث تضيع مسؤولية الفشل والجميع يشترك فيه فلا تكاد تتشكل أية معارضة سياسية حقيقية لغرض المراقبة والمحاسبة في ظل مثل هذا النظام، وبدلا من تقوية نصوص الدستور التي تقوي من أواصر الوحدة الوطنية وآليات التحول الديمقراطي، تمسكت وعمقت من ثغرات الدستور التي تبرر استمرار الديمقراطية التوافقية بل تم تجاوزها بآليات خارج الدستور، وشكلت هذه النقطة المفصلية ذلك الفارق المهم في دور النخب كعامل حاسم في نجاح أو فشل هذه المرحلة الانتقالية مقارنة بتلك التجارب الأخرى

التي نجحت في عبور عنق الزجاجة وولوج مرحلة متقدمة من النظام الديمقراطي وفق أسسه المعروفة (محمد، 2009: 72).

نصوص المحاصصة التوافقية في الدستور العراقي

لم يخلو الدستور العراقي النافذ الذي تم إقراره على عجل من كثير من الثغرات التي تعمق المحاصصة التوافقية، ابتداءً من ديباجته التي جاءت مشحونة عاطفيا وبتراكمات الماضي: (عرفانا منا بحق الله علينا، وتلبية لنداء وطننا ومواطنينا، واستجابة لدعوة قياداتنا الدينية وقوانا الوطنية، وإصرار مراجعنا العظام وزعمائنا وسياسيينا، ووسط مؤازرة عالمية من أصدقائنا ومحبينا، زحفنا لأول مرة في تاريخنا إلى صناديق الاقتراع بالملايين، رجالاً ونساءً وشيباً وشباناً في الثلاثين من شهر كانون الثاني من سنة ألفين وخمسة ميلادية، مستذكرين مواجع القمع الطائفي من الطغمة المستبدة ومستلهمين فجائع شهداء العراق شيعة و سنة، عربا و كورداً و تركمانا..)

كما تشير المادة (92 – أولا): (يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد لكل مئة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بكافة انتماءاتهم بطريقة الاقتراع العام السري والمباشر، ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب العراقي)

جاءت المادة التاسعة من الدستور المتعلقة بكيفية تشكيل القوات المسلحة لتؤكد نهج المحاصصة على الرغم من إن القوات المسلحة في جميع الدول ذات الطبيعة التعددية تشكل صمام أمان الوحدة الوطنية، حيث نصت على: (تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز وإقصاء) هذا النص تجسد على سبيل المثال على استمارات التطوع في الكليات العسكرية حيث تضمنت هذه الاستمارات حقل خاص بالمذهب مما يعمق حالة الانقسام والأمر ذاته يسري على القوات المسلحة في إقليم كردستان التي تختلف عقيدتها العسكرية عن بقية القوات العراقية، وكما هو معرف في الأدب العسكري في تعريف العقيدة العسكرية بأنها: ظل السياسة في الميدان.

أيضا تشير المادة (142) المتعلقة بتعديل الدستور: (يشكل مجلس النواب في بداية عمله لجنة من أعضائه تكون ممثله للمكونات الرئيسية في المجتمع العراقي مهمتها تقديم تقرير إلى مجلس النواب خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر) (جعفر، 2013: 34-50).

معوقات التحول الديمقراطي في التجربة العراقية

على الرغم من الضرورات الواقعية والعملية التي اضطرت عقب الاحتلال مباشرة إلى اللجوء للمحاصصة التوافقية بسبب شدة الانقسامات وانعدام الثقة وغياب الاستقرار، وعلى الرغم من إن هذه المرحلة كان من المفروض أن تكون مؤقتة وانتقالية، وكان لابد منها لاستعادة الثقة والإقرار بالتعددية العراقية وكذلك تبدل طبيعة الدولة العراقية من دولة مركزية إلى دولة اتحادية.

لقد تمخض عن بقاء آليات المحاصصة التوافقية الكثير من السلبيات التي أعاقت استكمال عملية التحول الديمقراطي:

أولا – هيمنة ألأحزب على مقدرات العراق التي أصرت على بقاء نظام المحاصصة للاستمرار في الحكم والحفاظ على مكاسبها في السلطة والمال والسلاح، الأمر الذي حال دون تشكل أو نمو أحزاب سياسية تعتمد خطاب المواطنة بعيدا عن توظيف الدين والعرق لأغراض سياسية.

ثانيا – كان من نتائج اعتماد نظام المحاصصة التوافقية في تولي الوظائف والمناصب الحساسة، المجيء بأشخاص غير كفوئين، مما أدى إلى شيوع الفساد الإداري والمالي وكذلك تردي الخدمات الأساسية للمواطن.

ثالثاً – أدى هذا النظام إلى إصابة سلطات الدولة بالشلل والعجز وزاد في ترهلها وتضخم البطالة المقنعة في دوائر الدول، وأعاق التقدم إلى الأمام بسبب الترهل وعدم الشعور بالمسؤولية، حيث لاتزال عشرات القوانين التي نص عليها الدستور معطلة مثل المجلس الاتحادي أو قانون الأحزاب أو محاسبة ومحاكمة كبار الفاسدين (العزاوي، 2021: 9).

رابعا – السماح للعامل والتأثير الخارجي بفعل فعله في التأثير على القرار العراقي حيث يتعزز نظام المحاصصة التوافقي لجوء الأحزاب الدينية والعرقية إلى الدول الخارجية كل حسب امتداده الديني والعرقي لغرض الاستقواء على شركائه في الداخل لغرض تحسين شروط تفاوضه للحصول على مزيد من المكاسب والامتيازات.

خامسا – أدى الإصرار على نظام المحاصصة التوافقية إلى أن تصبح نتائج الانتخابات حبرا على ورق بسبب عدم قدرة الفائزين بأكبر عدد من الأصوات من تشكيل

حكومة الأغلبية طبقا للدستور والاضطرار تحت ضغط الشركاء الى الخضوع والركون على توزيع الحصص المعروفة كل حسب استحقاقه ونسبته.

سادسا – صعوبة تشكيل الحكومات التوافقية حيث تستغرق فترات جدا طويلة بما في ذلك عدم اختيار رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان والوزراء لحين إقناع جميع الأطراف (الرابحة والخاسرة) للموافقة والاشتراك بكابينة الحكومة، الأمر الذي أدى في بعض الحكومات إلى أن تكون ضعيفة ومترهلة من حيث عدد الوزارات التي تم شطر الكثير من بغية إرضاء أكبر عدد من الشركاء.

سابعا – نتيجة اشتراك الجميع في الحكم كأحد آليات المحاصصة التوافقية لذلك تعذر تشكل أو نشوء معارضة سياسية حقيقية داخل قبة البرلمان مما أدى إلى غياب أية رقابة أو محاسبة حقيقية لأداء السلطات الثلاثة وكذلك احتقان الشارع نتيجة سوء الخدمات احتجاجات الضخمة المزمنة التي تضرب الشارع العراقي كل حين.

الخاتمة

أدى تفكك تراتبية النظام الدولي بعد الحرب الباردة إلى تدويل مفاهيم ومعايير جديدة كانت حصريا من الشؤون الداخلية والسيادية للدول ولم تكن سائدة طيلة الحرب الباردة، تتعلق بمفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية.

عانت الكثير من الدول التي تخرج من أنظمة ديكتاتورية أو في أعقاب كوارث أو احتلال وحاولت تبني مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في ظل النظام الدولي الجديد، من تناقضات واقع البنية الاجتماعية والاقتصادية الهشة، وبين متطلبات النظام الديمقراطي وركائزه كقيم وقوانين ومؤسسات ووضعت مجتمعات هذه الدول بين فكي خيار التفكك والانهيار وحافة اندلاع الحرب الأهلية وبين خيار اعتماد الديمقراطية التوافقية كحل وسط ومؤقت على منحنى التحول الديمقراطي وهو نظام ينسجم مع هذه المجتمعات التي تعاني من انقسام مجتمعي وديني ومذهبي وعرقي حاد.

في العراق تمر تجربة التحول الديمقراطي بمخاض عسير نتيجة عدم توفر أسسها الحقيقية ورغم خمس دورات انتخابية فإن المواطن العراقي لم يلمس أية نتائج إيجابية تنعكس على مستواه المعيشي وسط تدهور هائل في الخدمات الأساسية في الصحة

والتعليم والبنى التحتية، هذه المسارات الخاطئة في تجربة العراق الحديثة بعد عام 2003 زادت من الفجوة وعمقت انعدام الثقة بين الشعب وهو صاحب السلطة الأصلي وبين نظام حكم ديمقراطي هش ومشوه، وعوضا عن أن تكون الديمقراطية نعمة تحولت إلى نقمة زادت من الانقسام المجتمعي نتيجة فشل الطبقة الحاكمة تحويل نمط الديمقراطية التوافقية المؤقتة وكمرحلة انتقالية إلى نظام ديمقراطي حقيقي وسليم يستند على ركائزها الحقيقية: قيم وقوانين ومؤسسات.

تناولت هذه الدراسة جذور وتقييم التجربة الديمقراطية التوافقية الهشة وتداعيات ذلك على مستقبل العراق ووحدته الوطنية، وفي أدناه أهم الاستنتاجات والتوصيات التي تمخضت عنها:

أولا – اعتمد النظام الدولي الجديد بعد تحول تراتبية النظام الدولي الى القطبية الأحادية والتي استخدمت آليات جديدة في إدارة الصراع الدولي وضبط حركة أطراف النظام الدولي، كان في مقدمة هذه الآليات فرض نماذج الديمقراطية الغربية وكذلك مفاهيم حقوق الانسان و شرعنه التدخل الإنساني.

ثانيا – يضمن النظام الديمقراطي تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات والذي يحول دون تركز السلطات بيد سلطة على بقية السلطات مما يؤدي إلى توازن السلطات و تعاونها و عدم التحول الى الانظمة الديكتاتورية.

ثالثا – الديمقراطية كنظام سياسي ليست وصفة جاهزة يمكن استيراد نماذجها الناجحة في الغرب وفرضها على مجتمعات لاتزال قيد النمو، وتعاني من مشاكل الأمية والبطالة، كما تعصف بها الانقسامات المجتمعية.

رابعا – هناك خصوصية في طبيعة الانقسام الحاد الاثني والطائفي في العراق الأمر الذي انعكس على طبيعة الحكم فيه على مر التاريخ، التي استدعت حكما مركزيا قويا قادر على ضبط التناقضات والتقاطعات والولاءات، وهذا الامر تجسد في كثرة الانقلابات والثورات والتمردات العسكرية والمسلحة.

خامسا – بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، فرض الحاكم الأمريكي (بول بريمر) بموافقة أقطاب المعارضة العراقية واستجابة لمصالحهم الضيقة، نظاما برلمانيا جاهزا لا ينسجم مع خصوصية الشعب العراقي.

سادسا – تم تعطيل الكثير من أبواب الدستور المثالية واللجوء إلى نظام الديمقراطية التوافقية كحل مؤقت وهدنة فاصلة، التي سبق وطبقت بنجاح في دول أوربية أخرى تعاني من نفس الانقسامات المجتمعية في العراق

سابعا – حولت النخب الحاكمة في العراق منذ عام 2003 نظام الديمقراطية التوافقية المؤقت الى نظام محاصصة توافقية والتشبث به كنظام حكم سياسي قائم على عرف سياسي دائم لا صلة له بنصوص الدستور العراقي الذي لم ينص عليها.

ثامنا – أدى اعتماد نظام المحاصصة التوافقية إلى انتقال صراع السياسيين من أجل المغانم إلى المستويات الأدنى الأمر الذي عمق من الانقسام المجتمعي وتقديم الولاءات الفرعية على الولاء الوطني.

تاسعا – أدت مشاركة جميع الأطراف بالحكم في ظل المحاصصة التوافقية إلى عدم نشوء أي معارضة سياسية تحت قبة البرلمان، الأمر الذي أفقد البرلمان وظيفته الأساسية كجهة رقابية على أداء الحكومة.

عاشرا – شل نظام المحاصصة التوافقية من قدرة الحكومة على الإنجاز وأصابها بالترهل، مما زاد من حدة الاحتقان الشعبي الذي تترجم على هيئة احتجاجات وصدامات وانتفاضات ذهب ضحيتها مئات الشباب المطالب بفرص عمل، وبدايات تشكل معارضة شعبية خارج قبة البرلمان.

أحد عشر – يؤدي نظام المحاصصة التوافقية إلى بطء تشكيل الحكومة وتسمية رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان نتيجة الصراع على المكاسب ومناصب الدرجات الخاصة والوزارات ذات المردود الاقتصادي، وكذلك يؤدي إلى بطء اتخاذ القرارات الحاسمة والسريعة.

أثنى عشر - يعد اقرار نظام الكوتا النسوية في الدستور العراقي أحد إنجازات العهد الديمقراطي في العراق بعد 2003، لكن إقرار هذا القانون أتى بنتائج عكسية، فقد استفادت الأحزاب الحاكمة من الوصول المضمون للنساء في زج سيدات حزبيات غير مؤهلات للبرلمان ساهمن في تحجيم دور النساء الاجتماعي والتشريعي، وكن أدوات في يد الأحزاب لنشر الطائفية والانقسام المجتمعي.

يعــزز هــذا الــرأي وصول نخبة من النســاء الــى البرلمان مــن خارج نظــام الكوتا فــي كل انتخابات تجرى ولاســيما الانتخابــات الأخيرة لعام 2021 حيــن وصلت 57 امرأة دون اللجوء للكوتا.

ثلاث عشر - المجتمع العراقي متقبل لدور النساء السياسي، فقد دخلت النساء مجالات التعليم والعمل منذ اوائل القرن العشرون، واثبتن جدارة في كل المجالات التي عملن بها خاصةً وقت الحروب حيث حلت النساء محل الرجال في كل مؤسسات الدولة، حين كان الرجال يقاتلون على خطوط النار.

لذا فادعاء تحرير النساء الذي أتى به المحتل الأمريكي يعد باطلاً ومردودا، ولازالت البنية الاجتماعية العراقية مرحبة بالدور الذي تلعبه النساء في مختلف المجالات العلمية والعملية.

أربع عشر – يبدأ خط الشروع في اصلاح الخلل في النظام السياسي العراقي الهش، في اللحظة التي يتم فيها إقرار قانون انتخابات عادل وتفعيل قانون الأحزاب المرقم (36) لسنة 2015 الذي من شأنه الحد من تأثير المال السياسي الفاسد وسطوة السلاح خارج الدولة، لضمان حصول عملية إزاحة سلمية للطبقة السياسية المتمسكة بنظام المحاصصة التوافقية، واحلال قوى جديدة أكثر ايماناً بالهوية الوطنية العراقية.

المصادر

- إبراهيم عبد الفتاح،(2013), منابع الفكر الديمقراطي بين النظرية والتطبيق في التجربة العراقية، مركز الرابطة للدراسات والبحوث والتوثيق، بغداد.
- احمـد المالكـي، (2006), مسـتقبل الديمقراطيـة التوافقية في المغـرب، مجلة المسـتقبل العربي (بيروت) العدد (334).
- إريك ديفيس،(2005), استراتيجيات لدعم الديمقراطية في العراق، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم 153، تشرين الثاني2005-.
- أوستن رني،(1964), سياسة الحكم، ترجمة د. حسن علي الذنون، المكتبة الاهلية، بغداد.
- حارث حسن،(2019), التجربة التوافقية في العراق: النظرية والتطبيق والنتائج، مجلة سياسيات عربية (ابو ظبي) العدد (23).
- رشيد عمارة،(2005), إشكالية الديمقراطية في الدستور العراقي، مجلة المستقبل العربي، العدد 222، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت..
- عبد العظيم جبر حافظ،(2015), الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام 2003 الواقع...الاشكالية... الحلول، مجلة السياسة والدولية(بغداد) العدد (111).
- عدنان عاجل عبيد و حيدر عبد الامير علي،(2016), التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة (دراسة مقارنة) العراق مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد (3).
- مجموعـة مؤلفيـن،(2007), اشـكالية الديمقراطيـة التوافقية فـي المجتمعـات المتعددة، (بيـروت، المركز اللبناني، 2007).
- نبهان سالم مرزوق ابو جاموس، (2020),الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على ادارة التنوع الاثني، مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك (كوبنهاغن) العدد (24)،
- نعمة العبادي،(2021), معوقات التحول الديمقراطي، المعهد العراقي للحوار، بغداد.
- نور ليث مهدي,(2018), التحول الديمقراطي في العالم العربي: العراق نموذجاً، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، بغداد، العدد الأول، ديسمبر 2018.
- وصال العزاوي،(2021), معوقات التحول الديمقراطية، المعهد العراقي للحوار، بغداد، سنة.
- ياسين سعد محمد،(2009), إشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات، العدد 27، أيلول.

- محمد منذر جلال و سرى غضبان غيدان، (2021),تكنولوجيا الحروب السيبرانية و استراتيجيات المواجهة الدولية، دار مكتبة عدنان، بغداد.
- خالد حمزة, (2009),الحافات الجديدة- التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية، دار كيوان، دمشق.
- Camille H. Habib,(2009), Consociationalism and the Continuous Crisis in the Lebanese System. Majd, Beyrouth,

AL Esraa

University College Journal
for Social and Humanities Sciences

A Periodical Comprehensive Refereed Scientific Journal - Issued by: AL-Esraa University College, Baghdad - Iraq

ISSN: 2706 - 7181.
E-ISSN: 2707 - 1170
The number of deposit at books and documents house,(2193), Baghdad,Iraq (2019).

Vol.(3), No.(6)-2021

ISSN: (2706 – 7181).
E-ISSN: (2707 – 1170)
The number of deposit at books and documents house,(2193), Baghdad,Iraq(2019).

Republic of Iraq
Ministry of higher education and scientific research
AL-Esraa University College

AL-Esraa University College Journal

for Social and Humanities Sciences

Scientific Journal

Issue by AL-Esraa University College

Baghdad / Iraq

Volume(3) – No.(6),
2021